التقريـر الاستراتيجي

أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الاقليمية والدولية



(2014-2013)



أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2014–2013)

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)





مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلى الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013–2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفائتزى وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

www.dirasat.net dirasat@dirasat.net البريد الإلكتروني:

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ۱/۸۳٦٦۱۰

فاکس: ۱۱/۸۳٦٦۱۱

خلیوی: ۰۳/۸۳۳٤۳۸

ثبت المحتويات

اقدّ مة	7
لدخل / قاسم عز الدين	10
العوامل الاقتصادية – الاجتماعية وراء الثورات العربية	19
جورج قرم	
الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية	39
باتریك هنري	
أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية	63
طلال عتريسي حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر	75
مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط مصطفى اللبّاد	79
دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة	97
السعودية: الرؤية والخيارات فقاد إبراهيم	115
- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط - جذور التحوّلات في الشرق الأوسط	127
حسن بهشتي بور	12/
أصابع واشنطن / محمد ميرندي	140

التقرير الإستراتيجي — التقرير الإستراتيجي

141	يمية	- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقل
	محمد نور الدين	
163		'' - 'إسرائيل'' في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي»
	سیف دعنا	
179		- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل»
	حلمي موسى	
187		- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية
206	فصيح بدرخان	
200		روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين
209	لى منطقة الشدة الأوسط؟ ·····	- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية ع
	سعد محيو	
216		«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي
218		أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز
219		 أميركا- الصين آفاق إستراتيجية
230	ليونيل فيرون	قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب
233	بدیل	- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي م
	عبد الحليم فضل الله	
249	لعالمي	- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد <i>ا</i>
	منير الحمش	

دول الخليج العربية وتداعيات الموجة السادسة

وليد نويهض كاتب وباحث في شــؤون دول الخليج.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في العقد الثاني من القرن الحالي سلسلة استحقاقات سياسية يرجح أن تؤدي إلى تخلخل البنى التقليدية التي تأسست عليها المنظومة الإقليمية في ثمانينيات القرن الماضي.

بين الثمانينيات والعقد الثاني من القرن الحالي هناك أكثر من 30 سنة من المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها العلاقات الدولية والإقليمية وما كان لها من تأثيرات جيوسياسية على الهياكل المحلية. فالمنطقة الخليجية لن تستطيع الصمود خارج التاريخ وتحولاته، حتى لو نجحت نسبياً في النأي بالنفس عن الانقلابات الجارية في الجوار الجغرافي والمحيط السياسي. فهذه الانقلابات الباردة أحياناً والساخنة أحياناً أخرى لن تمر بسهولة ومن دون أن تحدث تفاعلات وارتدادات.

المرحلة المقبلة ستكون حساسة وشديدة التعقيد والتداخل، ويمكن أن نطلق عليها اسم الموجة السادسة من التحولات التي شهدتها منطقة الخليج خلال العقود الأربعة الماضية.

الموجة الأولى

بدأت الموجة الأولى في نهاية سبعينيات القرن الماضي، وقد أرسلت إشاراتها البعيدة والقريبة في لحظة سقوط شاه إيران في شباط/ فبراير 1979 وإعلان الجمهورية الإسلامية في نيسان/ أبريل 1979.

شكّل هذا الحدث نقطة تحوّل في تاريخ المنطقة حين فرض شروطه الجيوسياسية على دول الجوار وأعاد إنتاج منظومة دولية أخذت تضغط على الأقاليم باتجاه تعديل هياكلها لمواجهة استحقاقات المتغير الكبير الذي حصل في إيران. كانت إيران في فترة الشاه تشكل ركيزة إقليمية تعتمد عليها الولايات المتحدة لضمان أمنها الاستراتيجي وتأمين مواقعها وقواعدها وتسهيل إمدادها بالنفط. واكتسبت إيران في تلك المدة خصوصية إقليمية بعد هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام وكمبوديا ولاوس واضطرار أميركا للانسحاب العسكري من جنوب شرق آسيا باتجاه التموضع في الخليج بقصد المحافظة على مصالحها النفطية التي تشكل عصب المال والأعمال في أنشطتها الدولية.

أدى هذا التحول الكبير في نهاية سبعينيات القرن الماضي إلى إعادة واشنطن النظر في حساباتها وتحالفاتها، فأخذت تخطط لمواجهة الارتدادات التي توقعت حصولها في دائرة إيران الجيوسياسية. كذلك ازدادت مخاوف الاتحاد السوفياتي الذي كان يتقاسم النفوذ بالشراكة أو التنافس الثنائي على العالم.

كان الرد الدولي على الحدث الإيراني سريعاً. دعمت الولايات المتحدة بالتعاون مع دول الخليج العربية انقلاب صدام حسين في العراق فأعلن رئيساً في تموز/ يوليو 1979 بعد إبعاد أحمد حسن البكر عن السلطة في ظل أجواء احتفالية تتوجت بظهور صدام على شاشة التلفاز وتمزيقه اتفاق الجزائر الذي عقد أيام الشاه في العام 1975.

كان إلغاء اتفاق الجزائر الذي ينظم الحدود العراقية - الإيرانية ويضبط مصالح الطرفين في الخليج وشط العرب إشارة واضحة على بدء حرب سياسية ضد المتغير الاستراتيجي الذي حصل في طهران.

بعد خطوة صدام المدعومة أميركياً وخليجياً جاءت الخطوة الثانية من الاتحاد السوفياتي حين اتخذت موسكو قرار التدخل في أفغانستان بذريعة حماية أمن حدودها الجنوبية ودعم ما أسمته بالنظام التقدمي في كابول.

أعاد احتلال أفغانستان في نهاية 1979 خلط الأوراق الإقليمية والدولية. دولياً اعتبرت الولايات المتحدة

الثورة الإسلامية الخمر ومحاولة من الكرملين لتعبئة الخمر ومحاولة من الكرملين لتعبئة في إيران نقطة الفراغ الناجم عن هزيمتها في فيتنام وسقوط حليفها في طهران. وإقليمياً تحوّل استراتيجي تضامنت دول الخليج مع الموقف في المنطقة.

لتمويل المواجهة مع الاحتلال السوفياتي، بينما رأت قيادة طهران أن اجتياح أفغانستان يشكل خطراً استراتيجياً

على أمن حدود الجمهورية في المناطق الشمالية الشرقية لذلك رفضت الاحتلال وقررت دعم المقاومة للحد من المخاطر السلبية الناجمة عن تداعيات الاحتلال.

اختلفت رؤية صدّام حسين بحكم موقعه الجغرافي البعيد نسبياً عن الحدث الأفغاني، فأخذ يتعامل مع المسألة وكأنها فرصة سياسية لا تفوّت وعليه استثمارها وإعادة توظيفها بذريعة أن القوى الدولية باتت منشغلة في الأزمة الأفغانية وهي بحاجة إليه لإضعاف إيران. فأميركا في عهد جيمي كارتر كانت تطلب منه الضغط لمعاقبة الثورة على موضوع احتجاز الطاقم الدبلوماسي في السفارة في طهران. والكرملين في عهد ليونيد بريجنيف كان يريد من صدام الاقتصاص من الثورة حتى لا تتسرب رياحها إلى الجوار الأفغاني الذي بدأ يشهد حملة مقاومة مضادة للاحتلال.

الموجة الثانية

عند هذا الحد انتهت تفاعلات المشهد الإقليمي في الموجة الأولى على الصورة الآتية: سقوط الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران، سقوط أحمد حسن البكر في العراق وتمزيق صدام حسين اتفاق الجزائر، احتلال الاتحاد السوفياتي أفغانستان وبدء انطلاق عمليات الجهاد الإسلامي ضد الغزو الشيوعي، احتجاز طاقم السفارة الأميركية في طهران وبدء استعداد واشنطن لتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

كان لا بدّ لتحطم صورة المشهد الإقليمي الذي استقر دولياً على امتداد عقود من أن يعيد إنتاج قواه وتشكيلاته في منظومة دفاعية مغايرة للمألوف. فالمنطقة الآن بدت جاهزة لتدخلات دولية تتخطى الأعراف التقليدية تحت عناوين مختلفة. بدأت أميركا بتعزيز وجودها العسكري تحت مظلة حماية مصالحها من الخطر الأمنى

الاستراتيجي الزاحف إليها من الشمال السوفياتي إلى مياه الجنوب الدافئة.

وجد صدام في الحاجة الأميركية فرصة لنظامه لتأكيد دوره الإقليمي وظهوره في الخليج قوة محورية لا غنى عنها لمنع ارتدادات الموجة الأولى من التحولات. أما دول الخليج الضعيفة في منظومتها التقليدية ودفاعاتها البدائية فقد وجدت نفسها غير قادرة على القيام بالمهمات الثقيلة من دون مساعدات دولية وحماية إقليمية تشكل في عنوانها العام مظلة مشتركة تضمن الاستقرار الأمني وتسهل مرور أنابيب وناقلات النفط.

كل هذه الارتدادات الجيوسياسية وضعت منطقة الخليج أمام استحقاقات إقليمية أخذت تضغط داخلياً باتجاه إعادة هندسة منظومة العلاقات بين الإمارات والمحميات والمشيخات الغنية بالنفط. وأدت التداعيات الجوارية إلى نتيجة منطقية دفعت بدول الخليج العربية إلى التفكير بأهمية التنسيق لحماية مصالحها المهددة بالمزيد من التناثر. وتحت هذا السقف المتوتر طرحت فكرة مجلس التعاون الخليجي للمرة الأولى بشكل رسمي في قمة عمّان (الأردن) العربية في العام 1980. وهذه الفكرة ليست جديدة لكنها كانت تحتاج إلى مبررات لإدراجها في سياق برنامج سياسي يعطيها قوة دفع للولادة والتنفيذ.

آنذاك كان صدام حسين قد أنهى استعداداته للهجوم العسكري على إيران. ولم تمر فترة قصيرة على استيلائه على السلطة حتى أعلن قرار اجتياح حدود الجمهورية الإسلامية مخترقاً بذلك كل الحواجز والعلامات على الخطوط الممتدة من الشمال إلى البصرة.

بدأت حرب الخليج الأولى في أيلول/ سبتمبر 1980 بغطاء أميركي دبلوماسي وتسليح فرنسي وتمويل خليجي، تحت عناوين مختلفة منها تعديل بنود اتفاق الجزائر وحماية أمن الحدود من تداعيات الثورة ومنع فضاءات الثورة الإسلامية في إيران من التمدد الإقليمي إلى دول الجوار وتأمين خطوط إمداد النفط من مخاطر الفوضى. لكن

الهدف الرئيس غير المعلن تمثل في إسقاط الجمهورية من الداخل وتسهيل عودة الولايات المتحدة إلى إيران لمواجهة

الولايات المتحدة

دعمت انقلاب

المتغيرات الجيوسياسسة الناجمة عن توسع النفوذ السوفياتي جنوباً إلى حقول النفط والمياه الدافئة.

لم تكن حسابات حرب الخليج الأولى طدام حسين دقيقة، وكذلك النتائج السريعة، التي بالتعاون مع كانت متوقعة من ضرباتها الجوية دول الخليج. دول الخليج.

متأخرة وأقل من المستوى الاستراتيجي الذي رسم لها. وأمام هذه الفجوة كان لا بد لدول الخليج أن تتحرك وتضع فكرة الاتحاد في موضع الاختبار.

لم تتأخر الخطوة كثيراً إذ أعلن رسمياً في اجتماع عقد في الرياض في 25 أيار/ مايو 1981 عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي تحسباً لتداعيات المنظومة الإقليمية التي أخذت تتعدل بعد نجاح الجمهورية الإسلامية في استيعاب ارتدادات الضربات الأولى من هجوم صدام. كانت مظلة المجلس حاجة خليجية دولية لضمان استقرار منطقة تشكل مضخة مالية - نفطية تحتاج إليها عواصم القرار لتأمين موقعها الجغرافي في مواجهة استحقاقات قد تنجم عن احتلال أفغانستان وفشل صدام في إسقاط نظام الجمهورية. كذلك كانت دول الخليج بحاجة إلى حماية دولية تمنع تعرضها للتغيير بعد أن قررت مصر في عهد أنور السادات الخروج على الإجماع العربي ومغادرة جامعة الدول العربية واتخاذ خطوات انفرادية تمثلت بالصلح مع "إسرائيل" والاعتراف بها مقابل الانسحاب من شبه جزيرة سيناء.

ساهم خروج مصر من المشهد العربي في تكسير إطارات التوازن الاستراتيجي وعزل دول الخليج عن مظلة الحماية الإقليمية وعرّض أمنها الداخلي للانكشاف، لذلك لجأت بداية إلى عراق صدام بوصفه قوة صاعدة يمكن الاعتماد

عليها لترميم التصدع الناجم عن المتغيرات الكبرى في المحيط الجغرافي ودول الجوار.

لكن فشل صدام في ترجمة خروقاته العسكرية إلى انتصار سياسي أطال أمد الحرب -التي كان يراد لها أن تكون خاطفة - وأضعف الرهان على البديل العراقي عن مظلة مصر، وفتح أبواب المنطقة على مزيد من التدخلات الدولية ما أفسح المجال لاتساع الفجوات الأمنية بسبب انكشاف الخليج وتحول مياهه ومساحاته إلى أرض صراع مفتوحة على احتمالات متخالفة.

هذا الوضع المتفجر وضع دول الخليج أمام استحقاق أمني يهدد موقعها الجيوسياسي في دائرة إستراتيجية سريعة الاشتعال ومعرضة لتقلبات يمكن أن تتدحرج إلى قلاعها الأسرية الداخلية، لذلك جاء إعلان مجلس التعاون خطوة احترازية كان لا بد منها لضمان الحد الأدن من عدم الاستقرار الناجم عن اهتزازات التوازن الإقليمي. وكانت فكرة المجلس بسيطة وهي أقرب إلى تجمع عائلات حاكمة وأبعد ما تكون عن مشروع اتحاد، فهي أشبه بهيئة مشتركة تقتصر وظيفتها على التشاور والتنسيق في دورة عادية تعقد كل سنة برئاسة دولة من الدول الست.

غير أن بساطة فكرة المجلس ومرونة علاقاته ومداولة رئاسته لا تقلل من أهمية الخطوة وخصوصاً أنها جاءت في لخظة انعطافية أخذت تضغط على المنطقة من أفغانستان/ باكستان شرقاً والعراق غرباً وصولاً إلى طموحات "إسرائيل" التوسعية التي وجدت في خروج مصر من المعادلة العربية فرصة لتعويض انسحابها من سيناء بالهجوم شمالاً إلى لبنان بقصد احتلاله وطرد المقاومة الفلسطينية من أرضه.

آنذاك كان لبنان يشكل حلقة ضعيفة بسبب حربه الأهلية وما يشبه الأرض المكشوفة للانتقام وتفريغ القوة الفائضة التي أخذت "إسرائيل" تعبّر عنها بعد خروج مصر من ساحة المواجهة ودخول العراق في حرب مفتوحة ضد إيران.

كان لا بد من لحظة مناسبة لقلب الطاولة، فجاءت الخطوات طرداً على مراحل. بدأت أولاً باغتيال أنور السادات في تشرين الأول/ أكتوبر 1981 ودخول مصر في مرحلة فوضى انتقالية، وظهرت ثانياً معالمها في الحرب العراقية - الإيرانية حين نجحت طهران في استيعاب الصدمة وتجاوزها وشن هجوم معاكس أسفر عن طرد صدام من الداخل الإيراني واختراق حدوده في خاصرة البصرة. لذلك كان من الصعب أن تتقبل واشنطن في عهد رونالد ريغان مثل هذا التغير الجيوسياسي في وقت أنهت "إسرائيل" انسحابها من شبه جزيرة سيناء في نيسان/ أبريل 1982 كما نصت عليها مواد معاهدة كامب ديفيد التي عقدت في عهد كارتر.

اجتمعت كل العوامل الدولية والإقليمية في عواصم القرار لاتخاذ خطوة الرد وحماية المنظومات الأمنية من التساقط والانهيار، فجاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في حزيران/يونيو 1982 غطاء لمنع تمدد التحولات التي أخذت تشهدها المنطقة من خلال اتخاذ واشنطن قرار احتلال بيروت وطرد المقاومة وإخراج قوات الردع السورية وانتخاب رئيس وتشكيل حكومة موالية أو متصالحة مع تل أبيب. كل هذه المهمات حاولت واشنطن استثمارها في "بنك" من الأهداف المتوالية فهي نجحت بتحقيق بعض ما أرادته من الغزو حين خرجت منظمة التحرير الفلسطينية براً وبحراً في أيلول/ سبتمبر 1982، لكنها لم تمنع ظهور مقاومات شعبية عفوية ولا اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، حتى لو جاء الرد على الحادث باجتياح بيروت وارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا.

الموجة الثالثة

شكل العام 1982 الحد الفاصل على مفترق طرق دولية وإقليمية وخليجية. في السعودية توفي الملك خالد وأخذ ولي العهد الملك فهد الموقع خلفاً للراحل. وإقليمياً فشلت موسكو في القبض السياسي على أفغانستان بعد نجاحها في الاحتلال العسكري. كذلك بدأت تظهر تصدعات في بنية العراق نتيجة ضعف قوته في التصدي للهجوم الإيراني المعاكس. وفي لبنان بدأت الصورة تتبدل حين تعرضت المعسكرات الأميركية والفرنسية لمجمات ساهمت في تضعضع مواقعها ومراكزها الأمنية والمخابراتية ما أعطى قوة ضغط سياسية وشعبية منعت الرئيس أمين الجميل من توقيع معاهدة صداقة مع "إسرائيل".

كل هذه العوامل لم تكن كافية لإظهار مخاطر التصدعات في منظومة الجغرافيا السياسية في دائرة "الشرق الأوسط الكبير" الذي أخذ يتمدد من غرب الهند إلى المشرق العربي. آنذاك كانت المنطقة بحاجة إلى قوة مضافة تعيد هندسة منظومة العلاقات الدولية التي استقرت ثنائياً بين موسكو وواشنطن بعد قمة يالطا في العام 1945 ونجم عنها تقسيم أوروبا وألمانيا إلى شرقية وغربية والتوافق على ضمان تأسيس دولة "إسرائيل" في فلسطين.

أخذ هذا التوازن الدولي (الحرب الباردة) المتوارث من نتائج الحرب العالمية الثانية يتعرض لعاصفة ساخنة أنتجها التحالف الأميركي – البريطاني ما ساهم في إطلاق موجة رجعية كاسحة في أوروبا والعالم. وشكلت نهاية الثمانينيات من القرن الماضي نقطة تحول إستراتيجية في المنظومة الدولية تمثلت في تحالف رونالد ريغان ومارغريت تاتشر في وحدة إيديولوجية مضادة للشيوعية والاتحاد السوفياتي الذي وصف رسمياً بإمبراطورية الشر. والكرملين، الذي كان يعاني من آفة الشيخوخة

البيروقراطية وانكشاف خاصرته الجنوبية في أفغانستان وانتقال الصين إلى معسكر مضاد لنفوذه في الشرق الآسيوي، بدأ يتعرض لتصدعات سياسية في المعسكر الشرقي في القارة الأوروبية. وازداد تعثره الاقتصادي-التكنولوجي حين أعلن ريغان عن برنامج "حرب النجوم" وقرر رفع الصراع من الأرض إلى السماء معتمداً في ذلك على عجز القيادة السوفياتية وعدم قدرتها على الدخول في معركة التنافس وإنفاق البلايين لمواجهة التحدي الغربي الذي تغوَّل في تشدده وشروطه. فالكرملين الذي شهد انقلابات في القصر بعد رحيل بريجنيف وأندروبوف دخل في لحظة انتظارية بعد عودة قيادة تقليدية عاجزة عن التصدي للاستحقاقات الكونية التي عصفت بجدران الاتحاد السوفياتي ومعسكره من كل الجهات والجوانب.

نتيجة للضعف الاقتصادي وعدم القدرة على دخول حلبة التنافس التكنولوجي وعجز القيادة السوفياتية عن إدراك التحولات، إضافة إلى الضغوط الأميركية - البريطانية، خرجت الأزمة السوفياتية من وراء الستار الحديدي حين ظهرت قيادة برئاسة ميخائيل غورباتشوف أخذت تطرح شعارات تطالب بالمراجعة والإصلاح، وهي شعارات لاقت الرواج واشتهرت إعلامياً بالبروسترويكا والغلاسنوست ما دفع عواصم القرار في الغرب إلى تأييده وحثه على المتابعة. وكانت دول الأطلسي تدرك أن سياسة الانفتاح لن تؤدي إلى نتيجة وستصل إلى طريق مسدود، لأن مشروع الإصلاح في دولة سوفياتية مترهلة سينجم عنه تصدعات في هيكل اتحاد دخل مرحلة الشيخوخة. في تلك المدة كانت الحرب العراقية - الإيرانية مستمرة بعد أن دخلت طور الكر والفر ما فتح المجال لتلاعب القوى الدولية والإقليمية. وجدت مصر في الحرب فرصة للعودة إلى الصف العربي من خلال البوابة العراقية فأخذ

الرئيس حسني مبارك يدعم صدام لوجستياً وبشرياً لضمان عدم انهياره الداخلي. ودول الخليج تعهدت

> تاسس مجلس التعاون الخليجي في العام ۸۱ خشية تداعيات الثورة الايرانية

بتمويل الحرب وتعزيز موازنة صدام بالمال حتى لا تنكسر آلته العسكرية. وفرنسا وضعت ثقلها التكنولوجي في عهدة صدام وزودته بأحدث الأسلحة من طيران وصواريخ وأجهزة اتصال لمنع إيران من اختراق مجال العراق الجوي. والكويت التي كانت معنية

بالمتغيرات العسكرية، بحكم موقعها الجغرافي في جوار البصرة، استخدمت ثقلها الإعلامي والمعنوي والمادي لتعويض خسائر صدام وديونه المتراكمة.

أنتج توزيع الأدوار بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتنسيق الإقليمي مع مصر والأردن، والرعاية الأوروبية - الأميركية لنظام صدام معادلة عسكرية نجحت في التوصل إلى نوع من التوازن السلبي وعطل على إيران إمكان كسر الآلة الحربية التي جرى ترتيبها وصقلها وتعزيزها بالخبراء والمعدات وتمويلها بالمال الخليجي والدعم اللوجستي المصري.

عند هذا الحد شارفت الحرب، التي طالت، التوقف في لحظة أخذ المعسكر الاشتراكي في شرق أوروبا يتزعزع وبدأ الكرملين يخطط للانسحاب من أفغانستان بعد أن تصاعدت قوة الجهاد ضد الاحتلال.

توقفت الحرب العراقية – الإيرانية في آب/ أغسطس 1988 بناء على قرار دولي انتهى بصيغة لا غالب ولا مغلوب، ما أعطى المجال لطهران للعودة إلى الداخل والبدء في تدشين مرحلة إعادة إعمار ما دمرته الحرب. قرر صدام الانصراف إلى تأسيس زعامة مركزية تطمح إلى جرجرة دول الخليج وضمها إلى عباءة قيادة العراق ليلعب دور القائد في جواره الإقليمي ودائرة المنطقة العربية.

أراد صدام استثمار حاجة دول الخليج إلى قوته العسكرية بفرض نوع من الخوة المالية معززة بانشراح سياسي أخذ يبسط أجنحته تحت مظلة مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق والأردن واليمن ومصر. وكانت مصر بحاجة إليه لتصريف فائض السوق من قوتها العاملة، واليمن أخذ يستعد ليؤدي دوره المحوري مستفيداً من مشروع الوحدة مع الجنوب، والأردن رأى أنه نجح في كسب مظلة أمنية حين اتفق مع صدام على تشكيل سرب جوي يسمح للطيران الحربي بالتحليق فوق أراضيه المجاورة لإسرائيل.

كل هذه الطموحات كانت ملغومة بالمتفجرات. فالحرب التي توقفت أنتجت قوة إقليمية في الخليج (العراق) تحتاج دائماً إلى تمويل ومساعدات وتغطية إعلامية حتى لا تنكشف عناصر ضعفها على أرض الواقع. وبسبب كثرة الطلبات الصدامية وتشاوفه اليومي على زعماء الخليج وأهله وتهديداته المتواصلة برفع الغطاء الأمني عنها، كان لا بد أن تصل الأمور المحتقنة إلى نهاية انفجارية.

أما دول مجلس التعاون الخليجي التي تأسست منظمتها الإقليمية في العام 1981 خوفاً من تداعيات الثورة الإيرانية وتحسباً من انجرار حرب الخليج الأولى إلى ديارها، فبدأت مخاوفها بالاتساع حين أخذ صدام يجبرها على دفع ثمن تكاليف الحرب والنتائج السياسية التي ترتبت عنها. وهكذا أخذت دول الخليج تتسابق بالابتعاد عن بطلها صدام وتسارع إلى تجديد طلب الحماية من أميركا ودول الغرب وفق بروتوكولات عسكرية تعطي الأساطيل البحرية والجوية حق التوطن في مهابط الطيران ومستودعات الموانئ.

كانت الكويت آنذاك الأكثر قلقاً على رغم أن حكامها كانوا الأوفر سخاء في تمويل حرب صدام التي امتدت ثماني سنوات وانتهت بمراكمة ديون هائلة على بغداد لا

تستطيع تسديدها حتى بعد ارتفاع أسعار النفط وتدفق مردوده المالي بأضعاف مضاعفة عن العقود السابقة.

كان العالم في لحظة انتظار لما سيحصل في الاتحاد السوفياتي، بعد أن بدأ التشقق يطال معسكره الشرقى ويحطم جدرانه، حين وقعت مفاجأة هزت المنطقة العربية وزعزعت استقرار دول الخليج في 2 آب/ أغسطس 1990. في ذلك اليوم قرر صدام قلب الطاولة والانتقام من حليفه الخليجي معتمداً على قوته العسكرية لضم الكويت عنوة تحت جناح دولته.

كانت حسابات صدام ساذجة، كما كانت حين قرر الدخول في اختبار عسكري مع إيران التي شهدت بعد ثورتها على الشاه مرحلة انتقالية فوضوية. فصدام اعتقد أن إيران انهارت وأصبحت ضعيفة وهو يستطيع بقواه الذاتية- متحالفاً مع الغرب- إخراجها من المسرح الإقليمي، فاكتشف متأخراً أنه على خطأ فاضطر إلى الاعتماد على المساعدات ورهن ثروات العراق لإنقاذ نفسه من الورطة فنجح نسبياً في حماية نظامه من الانهيار. تكرر السيناريو نفسه مع الكويت، فصدام اعتقد أن الولايات المتحدة منشغلة بالتحولات المتسارعة والجارية في أوروبا الشرقية، وأنها تحتاج إلى وقت لاستيعاب غنيمة انهيار المعسكر السوفياتي واضمحلال مرحلة الحرب الباردة. هنا أيضاً لم تكن حسابات صدام دقيقة وذلك لأسباب كثيرة منها ضعف الاتحاد السوفياتي وعدم قدرته على التحرك أو التدخل بعد خسارته معركة أفغانستان وتلاشى نفوذه في مجاله الحيوي الأوروبي. وأيضاً كانت الولايات المتحدة متفرغة للحرب وجاهزة للتصدي نتيجة ارتفاع موجة التفاؤل في الغرب بسبب فوز الأطلسي في معركته الباردة ضد حلف وارسو. كذلك كانت واشنطن بحاجة إلى ساحة مفتوحة للكشف عن قوتها بعد أن انفردت بقيادة العالم. وجاءت أزمة الكويت لتعطي فرصة للظهور على المسرح الدولي ولتشكل مناسبة

لاختبار نوايا غورباتشوف ومدى جديته في المراجعة والإصلاحات التي وعد الاتحاد السوفياتي بتنفيذها.

كانت كل الإشارات الدولية والإقليمية تتجه في خط معاكس لطموحات صدام وحساباته التي تبين بسرعة أنها كانت بسيطة وسطحية وساذجة. وهكذا بدأت حرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني/ يناير 1991 وسط احتجاجات شعبية دولية وعربية وإقليمية لم تكن كافية لمنع خروج قوة عظمى تقود قوات عسكرية تحالفت وتألفت من 34 دولة لضرب فرق صدام العسكرية ومراكزه ومواقعه في العراق لإجباره على إخراج جيشه من الكويت في 28 شباط/ فبراير 1991.

الموجة الرابعة

أسفرت حرب الخليج الثانية (-1991 1990) عن متغيرات جيوسياسية خطيرة ساهمت في إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية والإقليمية والخليجية. خليجياً انهارت

قوة صدام بعد هزيمته في الكويت وتدمير بنيته التحتية في العراق ما أدى إلى إشعال انتفاضة شعبية ضد نظامه نجح في السيطرة عليها بعد الإعلام قوّة مؤثرة توقيع صك الاستسلام في خيمة صفوان. فاتفاق الاستسلام قضى

فی ظل حرب الخليج برزت وسائل في القرار.

> بمحاصرة العراق وتغريمه تكاليف الحرب ومنع قواته الجوية من التحليق في الشمال والجنوب وعزله في دائرة ضيقة يمارس نفوذه وصلاحياته المطلقة عليها. كذلك غاب دور الكويت عن المسرح الخليجي بعد أن تدمرت وظيفتها التقليدية التي تمثلت بقدرتها المالية على الاستثمار في المؤسسات العالمية وتقديم المساعدات للدول العربية المحتاجة. فالكويت بعد الحرب لم تعد واحة الخليج ولا مرآة دوله في الإعلام والصحافة بعد أن اضطرت إلى إنفاق أموالها المودعة في صناديق التأمين وتسييل أسهمها

في الشركات الأوروبية لتغطية نفقات معركة فرضت عليها. وبسبب تراجع الدور الكويتي بحكم موقعها الجغرافي إلى جوار العراق وحاجتها الدائمة إلى حماية أميركية مباشرة لصد أي هجمة مباغتة كان لا بد من البحث عن بديل خليجي (قطر) يقوم بتلك المهمات التي اشتهرت بها. كذلك السعودية لم تعد تستطيع أن تؤدي دور الراعي الإقليمي لمنظومة الخليج بعد أن كشفت الحرب عن نقاط ضعف في بنيتها العسكرية ما اضطرها للاستغناء عن حلفاء الماضي والاستنجاد بالقوة الأميركية لحماية حقولها النفطية بعد توغل صدام، قبل طرده من الكويت، في الجغجة الواقعة في المنطقة الشرقية من أراضي المملكة.

أخذت المظلة الأميركية بالتمدد علناً ومن خلف الستار في منطقة الخليج مستفيدة من الفرص التي وفرتها بوابة الكويت لتعزيز الانتشار العسكري والتمركز في القواعد

البحرية والجوية الموزعة على الشاطىء طهرت تركيا من ثغرة البصرة إلى مضيق هرمز. بقيادة أربكان في وجاء هذا المتغير الجيوستراتيجي في ظل انقلابات دولية عصفت ظل فوضى دولية .

الحرب العالمية الثانية. فالإصلاحات والمراجعات التي وعد بها غورباتشوف أعطت مردوداً سلبياً لأن الهرم السوفياتي لم يتحمل نتائجها فتداعى الهيكل وانهار وتقوض الاتحاد وتفكك وتفرق على 15 دولة أخذت تنتشر وتتشكل تباعاً من 19 آب/ أغسطس 1991 إلى 25 كانون الأول/ ديسمبر 1991.

أعاد توزع الخريطة السوفياتية وانفلاشها، وتقهقر منظومتها الإيديولوجية في شرق القارة الأوروبية إنتاج منظومة دولية وضعت الولايات المتحدة على أعلى قمة عالمية ما عزز نفوذها وقيادتها منفردة للسفينة وسط أنواء عاصفة بالمتحولات والاستحقاقات والارتدادات التي

حاولت أميركا استثمارها وتوظيفها بالإعلان عن انتصار نموذجها التاريخي ونجاحها في إنهاء الحرب الباردة من دون التورط في حرب ساخنة.

دفعت فضاءات البهجة بالفوز قيادة واشنطن إلى الإعلان عن نظام دولي جديد لا يقوم على ثنائية قطبية وإنما يستظل رفاهية ظلال القطب الواحد. وكان الإعلان عن الفوز بالسباق سابقاً لأوانه نظراً لأن الظروف لم تكن جاهزة لتقبل مثل هذه النهاية لصراع دولي أخذ يتشكل في ثنايا ثغرات منظومات إقليمية أخذت تؤسس لدولها مواقع نفوذ في محيطها الجغرافي ومجال جوارها السياسي. جاء استعجال الولايات المتحدة بالإعلان عن تشكيل نظام دولي جديد في لحظة انتقالية ضائعة بين محطتين. فهو من جانب أظهر رغبة أميركية في القيادة المنفردة عبّر عنها جورج بوش الأب في خطاباته الوردية. وهو من جانب آخر كشف عن ضعف بنيوي أخذت تعاني منه الإدارة الأميركية التي أصبحت عاجزة عن تغطية نفقاتها العسكرية من دون التورط في الديون وبيع سندات الخزينة لسد عجز موازنة غير متوازنة بين الصادرات والواردات.

شكّل انتصار أميركا في حرب الخليج الثانية، وفوزها على الخصم التقليدي في الحرب الباردة، وانتشار قواتها بحراً وجواً في منطقة الخليج الغنية بالنفط مناسبة لرفع إشارة النصر، لكنه كان قاصراً عن التقاط لحظة التحول التاريخية من الثنائية إلى تعدد الأقطاب الدولية. هذه اللحظة الزمنية الانتقالية كان لا بد لها من أن تأخذ وقتها وتمر ظروفها الملبدة حتى تنقشع الأجواء الدولية وتنكشف أمام حقائق ميدانية أخذت تحفر خطوطها على أرض الواقع وما بدأ ينتجه من مراكز قوى جاذبة ومنافسة للصعود الأميركي. عاشت الولايات المتحدة بعد العام 1991 لحظات انتصار لم تكن كلها وهمية. فالحرب على العراق كشفت عن قدرات عسكرية هائلة في قوة دمارها، كما أنها أظهرت تفوقاً

تقنياً في نقل المعلومات وأجهزة المواصلات والاتصالات ومدى تأثيرها المعنوي على صناعة الرأي العام.

في ظل حرب الخليج الثانية آنذاك برزت إلى جانب ساحة القتال وسائل الإعلام كقوة قادرة على النشاط والنقل والتنقل وبث الأخبار والمعلومات من الميدان. وتحولت محطة سي. أن.إن إلى نموذج يحتذي في العام 1991 ما شجع دول الخليج العربية على استلهامه والأخذ بمدى تأثيراته في فترة حرجة وحساسة تدهور فيها موقع الكويت وانتقالها من حديقة الخليج الأمامية إلى حديقة الخليج الخلفية، تاركة مكانها الفارغ لتقدم دولة قطر لأخذ الصدارة في واجهة الإعلام على خط مواز لتقدم دولة الإمارات على خط الرفاهية الاستهلاكية (واحة الصحراء).

أعاد تراجع الكويت وتقدم قطر والإمارات إلى الواجهة الإعلامية والاستهلاكية والعقارية تشكيل خريطة توازنات سياسية في منطقة الخليج، وهو ما أدى إلى تبلور مراكز قوى محلية أخذت تتجاذب وتتنافس على كسب تعاطف القوة العالمية الجديدة في ساحة باتت مفتوحة على احتمالات جيوستراتيجية كان من الصعب التحكم بمفاصلها في ذروة فوضى المرحلة الانتقالية.

دولياً انكفأت روسيا الاتحادية وتقوقعت على وضع اقتصادي منهار زاد من فساده ظهور قيادة مافيوية أخذت تبيع المؤسسات لشركات متعددة الجنسية. وأوروبياً أخذ اتحاد سوق القارة يتحول إلى منظومة سياسية ما فوق اقتصادية تطمح إلى تشكيل مركز شغل جاذب يتجاوز الحدود القومية لسيادة الدول ما أدى إلى توسع غير مدروس باتجاه أوروبا الشرقية وحوض المتوسط.

هذا التمدد السياسي في وسط القارة الأوروبية أعاد إنعاش فكرة الاتحاد بقيادة اقتصاد ألمانيا الموحدة، لكنه أيضاً أظهر عدم حاجة أوروبا إلى مظلة الحلف الأطلسي-الأميركي بعد أن تقلصت المخاطر السوفياتية السابقة وتراجعت روسيا عن طموحاتها في مجالها الجغرافي

الحيوي. وساهم هذا التشكيل الدولي الغامض في هويته السياسية في إعادة ترتيب موازين القوى ودفع أميركا إلى التفكير مجدداً في خريطة طريق تعزز مكانتها الدولية من خلال استثمار الفراغات الأمنية في أفغانستان والشيشان وجورجيا وقزوين وتطويع القوى السياسية

> والحزبية الإسلامية التي شهدت بعض الصعود في السودان وتونس والجزائر وتركيا وغيرها من البلدان. في هذا الفضاء الغامض في هويته

والإمارات أعاد خلط الاوراق في السياسية بدأ الهجوم المعاكس في مجلس التعاون. أفغانستان ضد طالبان وحليفها

صعود قطر

الباكستاني، كذلك ارتحل الهجوم وامتد إلى السودان وتونس والجزائر حين انقلبت السلطة على نتائج الانتخابات الجزائرية التي جاءت لمصلحة الإسلاميين. وبدعم من واشنطن جاء تثبيت مواقع الحلفاء ومطاردة الإسلاميين وصولاً إلى تركيا حين شجعت الجيش على إسقاط حكومة نجم الدين أربكان الفائزة بانتخابات ديمقر اطية.

دام حكم أربكان أقل من سنة (-1996 1997) في ظل فوضى دولية، لكنه وجه إشارة واضحة تدل على نمو قوى سياسية لا يمكن تصنيفها إيديولوجياً بين المعسكرين السابقين (رأسمالي واشتراكي) كذلك يصعب ضبطها في إطار ممنهج يضعها في موقع التابع للولايات المتحدة.

تحولت تركيا آنذاك إلى ساحة مفتوحة للاختبار، فهي تطمح للدخول في الاتحاد الأوروبي، ودول القارة تتخوف منها وتتردد في قبولها لاعتبارات تتعلق بالهوية الدينية، ما دفع أربكان إلى التوجه شرقاً وجنوباً بحثاً عن مكان مفقود انتزع عنوة من اسطنبول العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

وجّه إسقاط حكومة أربكان رسالة قوية إلى المنطقة العربية ووضع دول الخليج أمام خيار صعب بعد أن أخذ الغرب

التقرير الإستراتيجي – التقرير الإستراتيجي

يضغط على حكامها ويطالبهم بالانفتاح والابتعاد عن التقاليد وإعادة ترتيب هيكلها السياسي بالشكل الذي يتناسب مع الفورة الاقتصادية ونمو قطاع العقارات وازدهار الحياة الاستهلاكية وتصاعد دور الإعلام في التأثير على نمط سلوك الناس في معاشهم اليومي.

ثم إن سيناريو الصعود والهبوط المتوافق مع تقدم قطر والإمارات إلى واجهة الصورة وتراجع السعودية إلى

احتاجت واشنطن لتوظيف الأموال العربية في الصناديق السيادية وسندات الخزينة.

خلفها أعاد خلط أوراق دول مجلس التعاون التي بدأت بكسر أعراف تقليدية متفق على ضرورة حمايتها من الاختراقات حتى لا تصاب المنطقة بعدوى الديمقراطية وغيرها من شعارات أخذت واشنطن برفعها عشوائياً من دون دراسة التوازنات المحلية وعدم قدرة السلطات الوراثية على تحمل نتائجها السياسية. وخوفاً

من انهيار منظومة الدفاع الخليجية أخذت الولايات المتحدة تتبع سياسة ملتوية بسبب حاجتها إلى قوة إقليمية تستطيع أن تحد من نمو قدرات إيران التي نجحت في ترميم خسائرها الناجمة عن حرب الخليج الأولى.

بسبب هذه المخاوف الإقليمية أعطت واشنطن دول الخليج العربية ذاك الهامش للتحرك عربياً باتجاه مصر واليمن والأردن وسورية ولبنان حيث أنتجت لاحقاً اتفاقات وضعت حداً للحرب الأهلية اللبنانية (اتفاق الطائف) ما أفسح المجال السياسي لطرد الاحتلال الإسرائيلي الذي تتوج بهزيمة في العام 2000.

كانت الأمور في تلك المرحلة الضبابية سائرة دولياً باتجاهات متخالفة. فالولايات المتحدة اكتشفت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أنها قوية للغاية لكنها أيضاً أضعف من أن تقود العالم منفردة، فالعالم اكبر منها. وأوروبا التي دخلت في مرحلة الاتحاد القاري أخذت تتعرض لعقبات

داخلية (بريطانية تحديداً) تمنعها من أداء ذاك الدور الدولي الذي كانت تتوقعه بعد تمددها في حوض أوروبا الشرقي. والصين التي خرجت من عزلتها الإقليمية بعد انهيار اقتصادات النمور الآسيوية أخذت تستعد لتأسيس منظومة دفاعية تساعدها على حماية سورها التاريخي من الاختراق الأميركي. واليابان التي صعدت على درجات الاقتصاد الدولي لتحتل موقع الدولة الثانية بدأت تشهد تراجعاً في مكانتها بسبب إشباع سوقها القومية وعدم نجاحها في استقطاب الحلفاء إلى جانبها ما شجع على انكفاء قوتها إلى الداخل.

بدأ العالم يتغير ولكن ليس بالضرورة على صورة النموذج الأميركي ومثاله. فالولايات المتحدة حققت اختراقات إستراتيجية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونجحت في التموضع في أمكنة كان يصعب الوصول إليها في السابق. كذلك استطاعت جذب منظمة التحرير الفلسطينية التي خارت قواها بسبب وقوفها مع صدام في أزمة الكويت، ما جعلها عرضة للتهجمات ودفعها إلى اللجوء إلى أوسلو وتوقيع اتفاق مع "إسرائيل" نص على قيام سلطة من دون صلاحيات، وحكومة محاصرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كل هذه النجاحات التي تكثفت لمصلحة تعزيز القوة الأميركية بين 1990 و 2000 كانت غير كافية لكسر معادلة دولية أخذت تتشكل بعيداً عن نفوذ واشنطن ورقابتها. فالنمو الذي أخذت تشهده أسواق قارات العالم الثالث بدأ يفرض وجوده الاقتصادي على رغم العثرات والسقطات والانهيارات. من ذلك مثلاً أن التكنولوجيا لم تعد سراً تحتكره دول الشمال، والتنافس على الأسواق أصبح مفتوحاً على الاستثمار والتوظيف من دون هيمنة تديرها قوة واحدة، واستقطاب الرساميل وتوسيع رقعة الإنتاج والقدرة على النقل والاتصال والتصدير باتت

عرضة للتزاحم بعد أن بدأت واشنطن تحتاج إلى تمويل لشراء سندات خزينة تسد حاجتها للإنفاق وتغطية فوائد الديون المتراكمة.

تغيرت الصورة فعلاً في عهد الرئيس بيل كلنتون الذي أدار البيت الأبيض على فترتين (8 سنوات) في لحظة زمنية اعترفت أميركا خلالها بأنها زعيمة العالم لكنها بحاجة إليه للاستمرار في قيادته بالتعاون مع أوروبا والمنظومات الإقليمية الاقتصادية (دول البراكس) التي أثبت وجودها وجدارتها في إعطاء فرص للعمل في قطاعاتها النامية والمزدهرة.

في هذا الفضاء المتغير والغامض في معالمه السياسية وقعت مفاجأة غير منتظرة في مطلع عهد جورج بوش الابن، حين جاءت ضربة من مكان غير متوقع ومن دولة تصنف أنها الأكثر عزلة وتخلفاً في العالم. كانت أفغانستان (حركة طالبان) مصدر هذه الضربة التي فتحت كوة في الجدار الأميركي واخترقت سيادة الولايات المتحدة للمرة الأولى في تاريخها. فأميركا البعيدة جغرافياً عن أحزمة الناركانت تحارب دائماً على أرض غيرها وتوجه قواتها إلى الخارج لضمان استقرار الداخل وتحصينه من الاختراق. وقد حصل الاختراق محدثاً مفاجأة كبرى ساهمت في تعديل زوايا الصورة الدولية بعد أن تعرضت عاصمة أميركا ومركزها المالي لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

الموجة الخامسة

خلطت هجمات أيلول/ سبتمبر كل الأوراق ودفعت قوى العالم إلى التراص والانقسام بين المعسكر الأميركي أو خارجه. فالاستقطاب كان حاداً ولم يعد يتقبل موقف الحياد (مع أو ضد). فالضربة في عقر الدار كانت قوية في فعلها وحادة في رد فعلها ما أعاد تشكيل خريطة سياسية للعالم تجاوزت كل التقسيمات التقليدية المتعارف عليها في العهود السابقة.

كان من المنطقي ألا تمر الهجمات من دون عقاب. فالإهانة القومية التي تلقتها الولايات المتحدة من جانب حركة سياسية خرجت من تحت أنقاض الاحتلال

السوفياتي وتعارضت مصالحها مع واشنطن بسبب تشدد أميركا في حصارها وتطويقها ومطاردة كل المجاهدين (العائدين من أفغانستان) الذين حاربوا لتحرير أفغانستان من الغزو الشيوعي. هذا التعارض على هامش الصراع الدولي تحوّل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى هاجس لأميركا يؤرق أمنها ويهدد

انتصار المقاومة أحبط حماس واشنطن في ترويج مشروع «الشرق الأوسط الكبير».

استقرار مصالحها في مجالاتها الحيوية القريبة من حقول النفط وخطوط الأنابيب وسفن النقل ومحطات الطاقة.

كانت ردة الفعل الأميركية في إطارها القريب، لكنها تجاوزت حدها الأقصى حين أخذت تتدحرج في مداها البعيد وبدأت تتوسع لتطاول أهدافاً لا صلة لها بالغاية من الهجوم المضاد. فالتحشيد الإعلامي الذي لجأت إليه إدارة بوش الابن تجاوز السياسة وانتقل إلى الأديان والثقافات والحضارات. وأخذت الحملة تحرّض ضد الإسلام والعالم الإسلامي وتدعو إلى حرب ثقافات وصراع حضارات وإسقاط أنظمة وتعديل مناهج التربية والتعليم. وبلغت حملة التحريض درجة من المبالغة حين تطرقت إلى اللباس والشراب والعادات والتقاليد وأسلوب المعاش وغيرها من مسائل تمس الخصوصيات والمويات وطرق التعامل مع الآخر.

في هذا الفضاء التهويلي أخذت إدارة بوش الابن تحشد القوات مستعيدة أجواء وذكريات وحكايات حروب الفرنجة بذريعة استرداد بيت المقدس. ولم يمض وقت طويل حتى حددت واشنطن هدفها، وبدأت حرب احتلال أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 2001

ونجحت في تحقيق حلمها ودحرت طالبان في سرعة قياسية.

أثار احتلال أفغانستان فزع دول الجوار التي وجدت في الخطوة محاولة لفرض الهيمنة على تقاطع طرقات يربط شرق آسيا بالدول الواقعة على حوض بحر قزوين الغني بالنفط. وأخذت روسيا الاتحادية تتخوف من احتمال أن تتمدد القوات الأميركية شمالاً وتبدأ بالتموضع عسكرياً في الجمهوريات الإسلامية التي خرجت حديثاً من إطار الاتحاد السوفياتي.

كانت باكستان المتضرر الأكبر من الاحتلال الأميركي المباشر لأنها اكتشفت أن وظيفتها الإقليمية تراجعت بعد أن أخذ الأصيل ينفذ المهمات التي كان الوكيل يقوم بها. وأدى سحب الوكالة الإقليمية من باكستان إلى تعديل

انتخاب أوباما الأميركي على الهند. كذلك أضعف الأميركي على الهند. كذلك أضعف الاحتلال النفوذ الصيني الذي كان يراهن على إسلام آباد ويكلفها ببعض المهمات في سياق التنافس المندي على منطقة التيبت.

في تلك اللحظة كانت دول الخليج في وضع صعب، فالعناصر التي اتهمت بقيادة الطائرات لتدمير المركز التجاري في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن، تبين أن معظمها من جنسيات عربية خليجية مختلفة وتنتمي إلى أسر وعائلات وقبائل مشهورة أو تحظى بمعاملة خاصة من السلطات المحلية.

لم توجه الاتهامات مباشرة إلى قادة دول الخليج، لكنها أشارت مداورة إلى مسؤولية تلك الأنظمة في تربية أجيال من الطلبة على ثقافة تقليدية غير معاصرة وتكره الآخر (الأجنبي). وطالبت إدارة واشنطن قادة تلك الدول بالعمل على تغيير أنظمة التربية والتعليم وتعديل مناهج التدريس ومطاردة "القوى الظلامية" التي تنشر الحقد

وتحرض على الخطف والقتل باسم الدين.

كانت الحملة قوية وشاملة. وهي لم توفر سلبية إلا واستخدمتها للضغط على دول الخليج العربية التي وضعت في زاوية حادة ولم يعد بإمكانها التحرك ضمن الهامش المحدود الذي رسمته إدارة بوش الأب خلال أزمة الكويت.

بين العام 1991 و2001 اختلف المشهد الخليجي. فالمعركة الأولى جرت بناء على طلب قادة دول مجلس التعاون بينما الثانية فرضت عنوة وكان على الأنظمة أن تقبل شروطها من دون مواربة ومسايرة.

إيران أيضاً اكتشفت أنها من الدول المتضررة من احتلال أفغانستان باعتبار أن القوات الأميركية باتت متموضعة ومنتشرة على حدودها الشمالية الشرقية، ما أثار لدى طهران الشك في نوايا واشنطن الإستراتيجية في منطقة تشكل الخط الفاصل بين الصين الصاعدة اقتصادياً وأميركا الطامحة إلى وضع حد لتمدد نفوذ بكين على طريق الحرير الذي يمر في جنوب الجمهوريات الإسلامية (السوفياتية سابقاً) وصولاً إلى بحر قزوين.

وسط هذه القراءات المتخالفة عن معنى الإستراتيجية الأميركية و"بنك" أهدافها، بدأت واشنطن تؤشر إلى العراق والقنبلة النووية والصواريخ العابرة للحدود. كانت الإشارات قوية إلى حد أن فرنسا قادت معركة ضد الولايات المتحدة وخطة احتلالها لبلاد الرافدين. ونجحت باريس في تشكيل تحالف مع ألمانيا وروسيا والصين لمواجهة احتمال عرض الملف العراقي على مجلس الأمن. لكن واشنطن لم تكن بحاجة إلى إذن دخول من الأمم المتحدة بذريعة أنها تصد هجمة عدوانية خارجية الأمم المتحدة بذريعة أنها تصد هجمة عدوانية خارجية وعيطه الجغرافي.

كانت الحرب على العراق (حرب الخليج الثالثة) مختلفة هي أيضاً في شروطها وظروفها وأسبابها ومبرراتها عن

الثانية، لذلك لجأ بعض دول الخليج إلى سياسة الحد من الخسائر من خلال النأي بالنفس وعدم المشاركة في المعارك والاكتفاء بتقديم العون وفتح المجال الجوي وتسهيل مرور القوات وعدم الاعتراض على استخدام الموانئ والمطارات والمهابط في خطة الاحتلال. آنذاك كانت الخطة أن يبدأ الهجوم من الشمال انطلاقاً من الأراضي التركية نزولاً إلى بغداد وصولاً إلى الجنوب (البصرة). لكن عودة الإسلاميين الجدد إلى السلطة (رجب طيب أردوغان) في العام 2003 عطلت الخطة، فاضطرت واشنطن إلى تعديل استراتيجية الهجوم من الجنوب فانتقلت القوات إلى الكويت، وبدأ الاحتلال من البصرة صعوداً إلى بغداد.

وجه احتلال العراق في عام 2003 ضربة عنيفة إلى معظم دول مجلس التعاون حين وضعها في موقع الضعيف التابع الذي لا يمتلك الحيلة أو القوة ولا يستطيع أن يدافع عن مصالحه وأمنه الاستراتيجي. لذلك بدأت دول الخليج تكتشف أنها أخذت تدفع فاتورة سياسية متأخرة من محلفات معركة سابقة جرت بناء على طلب قادة مجلس التعاون.

بعد الاحتلال بدأت واشنطن سياسة تقويض الدولة العراقية، ما رفع من درجة مخاوف قادة الخليج باعتبار أن تفكيك "الوحدة العضوية" للمجتمع قد يؤدي إلى فرز أقوامي – مذهبي يشتت الجماعات الأهلية إلى مناطق متنافرة في تكوينها وتركيبها ما يمنع لاحقا إمكان إعادة دمج مناطق الحكم الذاتي في إطار مشترك.

أعاد تقويض العراق المبرمج والممنهج أميركياً خلط الأوراق ورفع من نسبة المخاوف. عارضت إيران الاحتلال لأنه أخذ يهدد أمنها الاستراتيجي من البوابتين الأفغانية (الشمال الشرقي) والعراقية (الجنوب الغربي) وأصبح مشروعها النووي لإنتاج الطاقة (معامل بوشهر) على مقربة من المدفعية والصواريخ. وسيناريو "الأوكورديون" الذي تخوفت منه إيران هدد أيضاً أمن

سورية القومي الذي بات يتعرض للضغط من البوابة الخلفية العراقية فأصبحت قواتها في الوسط تواجه الضغط من جبهتين أميركية وإسرائيلية.

تعاملت دول الخليج العربية مع الاحتلال من زاوية مختلفة، فقرأت تقويض العراق من منظار قومي – مذهبي، حين رأت في السياسة الأميركية خطوة باتجاه تغيير هياكل الأنظمة وإعادة تشكيلها طائفياً. لذلك اعترضت دول مجلس التعاون على تعديل هوية العراق السياسية بوصفها إشارة تؤكد خطة تستهدف زعزعة استقرار الخليج لمصلحة النفوذ الإيراني.

أعادت القراءات المتباينة إنتاج سياسات متخالفة في التعامل مع الاحتلالين لأفغانستان والعراق. فالدول الخليجية التي تخوفت من الوجود العسكري المباشر وضعت مخاطره في درجة أقل من المتغير السياسي الذي أدى إلى تعديل موازين القوى ورفع فئات ذات لون مذهبي إلى الأعلى وأسقط فئات ذات لون مذهبي إلى الأعلى وأسقط فئات ذات لون مذهبي إلى الأدنى. بينما اتجهت إيران وسورية وتركيا إلى دعوة أميركا للخروج من العراق والخليج باعتبار أن وجودها العسكري سيهدد أمن دول المنطقة ويعزز دور "إسرائيل" ويشجعها على العدوان على المحيط الجغرافي.

اختلاف التصورات عكس في النهاية تعارض الهواجس وأسلوب التعامل مع الاحتلالين. فإدارة بوش الابن التي استخدمت هجمات أيلول/ سبتمبر واسطة سياسية للهجوم الاستراتيجي أخذت بداية تتعامل بفوقية مع دول المنطقة وبدأت بتهديد إيران طالبة منها وقف برنامجها النووي كذلك هددت سورية وطرحت عليها مجموعة شروط للاستسلام.

ولم يمض الوقت الطويل حتى ظهرت المقاومة في أفغانستان والعراق وبدأت "الإستراتيجية الخشنة" تواجه صعوبات في التكيف والسيطرة ميدانياً على المناطق

المحتلة ما دفعها إلى اعتماد سياسة التموضع في قواعد ومهابط وثكنات محاصرة في الأحياء والمدن والمحافظات. أدّى اشتداد المقاومة، المعطوف على اضطرابات أهلية ومناطقية وقبلية وأقوامية وطائفية ومذهبية، إلى إعادة تشكيل الصورة السياسية لأفغانستان والعراق حين بدأت الاستقطابات التقليدية تشد الأوتار إلى عصبيات موتورة ومصالح ضيقة. كذلك لم تكن المقاومة موحدة في مشاربها وأهدافها، فهي أحياناً تستهدف قوات الاحتلال، وأحياناً أخرى تستهدف الأبرياء في الشوارع والمدارس والمقاهي أو المصلين في الجوامع والمساجد والحسينيات. هذا الاضطراب في صورة المقاومة شجع على الاقتتال الأهلى والفرز المدني بين القبائل والأقوام والطوائف والمذاهب والمناطق لعراق مثلاً في (2005 - 2006) ودفع باتجاه إعادة تشكيل خريطة التوزع السكاني، ما رفع من درجة المخاوف السياسية واحتمال وجود مشروع أميركي لشرق أوسط جديد يقسم الدول إلى دويلات متنافرة.

بدأت فكرة "الشرق الأوسط الجديد"، التي ظهرت من تحت أنقاض أفغانستان والعراق، تطرح جدياً في العام 1991 بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي. والفكرة التي أعيد إنتاجها بوجوه مختلفة وسيناريوهات متضاربة لا تميز بين دولة خليجية ودولة عربية أو غير عربية، فهي عموماً تشمل كل الشعوب الواقعة على خط الزلازل السياسية من الشرق (أفغانستان وباكستان) إلى الغرب (تركيا والعراق والمشرق العربي) إلى الوسط (إيران) والجنوب (دول الخليج واليمن) وصولاً إلى السودان.

هذه الفكرة ليست جديدة ولم تعد خطة سرية تُتداول في غرف الأجهزة ومؤسسات البحث. فهي أعلنت مراراً وطرحت في سياق "وصفة" سحرية أو دواء يشفي من عوارض دول تأسست وفق منظومة عالمية أشرفت بريطانيا وفرنسا على رسم خريطتها الجيوسياسية في إطار يلبي مصالح لندن وباريس بعد انهيار السلطنة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى.

عرفت فكرة تحديث خريطة "الشرق الأوسط" القديمة الكثير من الترويج في حرب الخليج الثانية (1991) ثم جمدت لفترة وأعيدت إلى طاولة البحث بعد حرب الخليج الثالثة (2003) باعتبار أن الظروف أصبحت ناضجة وباتت المنطقة أكثر استعداداً لتقبل مثل هذا السيناريو المدمر.

كانت الفكرة جاهزة دائماً للاستخدام قبل الحدث وبعده. وهذا ما تكرر خلال عدوان "إسرائيل" في العام 2006 على لبنان إذ أعلنت واشنطن في بداية الهجوم عن مخاض "الشرق الأوسط الجديد"، ثم تراجعت عن الموضوع حين انتكس العدوان وفشل في تحقيق أهدافه وتشكّل ميدانياً ما يشبه التوازن السلبي بين الطرفين. فالمقاومة في لبنان كانت الهدف وأيضاً كان الرهان على هزيمتها خطوة باتجاه البدء في تنفيذ مشروع التقويض الشامل (المخاض) من المشرق العربي إلى جنوب البصرة. أحبط فشل العدوان (وانتصار المقاومة) المخاض وخفف أحبط فشل العدوان (وانتصار المقاومة) المخاض وخفف أدارة بوش الابن تكتشف فداحة تكلفة الخطة مالياً وبشرياً.

بعد العام 2006 بدأت سياسة واشنطن تميل إلى تدوير زوايا الصورة وأخذت تفكر بتجميع قواتها في أفغانستان والعراق تمهيداً لإعادة موضعتها ومن ثم الانسحاب من المنطقة في سياق اتفاقات وتفاهمات. وكان بدء التفكير بوضع خطة للانسحاب إشارة واضحة على فشل المشروع ميدانياً ولكنه لم يكن يعني أن الفكرة سُحبت من التداول سياسياً. فالفشل الميداني والكلفة الغالية للاحتلال (4 تريليونات من الدولارات) وتعاظم حجم المقاومة (العنف والفوضى) واتساعها، كلها تؤشر إلى الفشل الميداني لكنها لا تؤكد بالضرورة سقوط المشروع سياسياً، فالانسحاب أحياناً لا يقل خطورة في تداعياته الأهلية عن الهجوم. الهجوم يقوّض ما هو موجود والانسحاب عن الهجوم. الهجوم يقوّض ما هو موجود والانسحاب

يجذب القوى إلى الهوة، ويدفعها إلى التصادم والتقاتل في مناطق الفراغ.

بين 2006 و 2008 بدأت "القوة الخشنة" تدخل مرحلة الضعف والتهلهل والاهتراء وأخذت إدارة بوش الابن تضع خطط الانسحاب والتسلم والتسليم على طاولة التفاوض مترافقة مع سياسة التموضع في القواعد والموانىء والمهابط المنتشرة في دول الخليج العربية. وبعد مفاوضات مع كابول وبغداد توصلت واشنطن إلى وضع سيناريو تقرر بموجبه أن يكون موعد الانسحاب المتدرج من العراق في نهاية 2010 ومن أفغانستان في 2014. وخلال مرحلة التنفيذ الطويل المدى انهارت البورصة (أسواق المال) في الولايات المتحدة عشية الانتخابات الرئاسية في العام 2008. هذا الانهيار المالي، المعطوف على الفشل الميداني، أعطى قوة دفع للخصم الديمقراطي في معركة الاختيار وكانت المفاجأة: انتخاب باراك حسين أوباما رئيساً للولايات المتحدة.

الموجة السادسة

شكّل انتخاب أوباما نقطة تحوّل في الصورة النمطية للرئيس الأميركي، وأظهر أن فرضية التغيير من الداخل ليست واهية إذا أحسن اختيار اللحظة.

لا شك في أن هناك عوامل عدة اجتمعت لتأسيس احتمال تعديل صورة الرئيس. فأميركا تغيرت ولم تعد كما كانت في خمسينيات القرن الماضي حين قررت إعادة إعمار أوروبا الخارجة محطمة من الحرب العالمية الثانية (مشروع مارشال). آنذاك كان الميزان التجاري لمصلحتها ما أعطى الخزينة الفائض المالي المطلوب لتغطية نفقاتها العسكرية وضخ المساعدات للأصدقاء والحلفاء.

الآن تعدلت الصورة. فالخزينة فارغة والموازنة السنوية يتم تغطيتها بالديون (سندات الخزينة) التي قاربت شفير الإفلاس وبلغت الحد الأقصى المسموح به رسمياً (13

تريليون دولار) حتى لا يتعرض الاقتصاد للانهيار. كذلك لم تعد أميركا وحدها تقود العالم منفردة كما

حصل في العام 1991. فالمنظومة الدولية أعادت طبيعياً إنتاج توازناتها وفق آليات مغايرة لذاك ضعفها بالاستنجاد المشهد الذي تبلور ثنائياً في العام 1945. والعالم الذي انقسم سياسياً

عالجت دول الخليج لتأمين الحماية.

> بين معسكرين شرقي وغربي، واقتصادياً بين شمال وجنوب، اختلطت أوراقه إلى درجة بات من الصعب ترسيم الحدود وإعادة الفرز بين العوالم.

> تعولمت شبكة التصنيف والترتيب وتداخلت بين قوى تطورت ووصلت إلى حدها الأقصى وبدأت بالتراجع، وبين قوى تخلفت وبلغت الطور الأدنى من التراجع فأخذت بالتقدم ودخول حلبة التنافس. وبسبب تداخل الشبكة ظهرت في خطوطها المتقاطعة مراكز قوى بدأت بالصعود وأخذت تجذب الاستثمارات والتوظيفات ما ساهم في كسر الاحتكار وإعادة ترسيم خريطة طريق لتوزع مواقع القوى شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً.

> أدت المتغيرات الدولية دورها في تسهيل مهمة تجاوز الصورة النمطية للرئيس الأميركي. فهذا التعديل الداخلي حصل وفق آليات ديموغرافية ذاتية (نمو القوة الملونة في أميركا) لكنه أيضاً تأثر نسبياً بمقدار تلك التحولات التي طرأت على التوازنات بين القوى الكبرى والتعديلات المضافة التي بدأت بالظهور في أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا وشرق آسيا والصين والهند وروسيا.

> جرى انتخاب أوباما في سياقات دولية وداخلية متغيرة وأعطى إشارة واضحة إلى احتمال حصول تغيير جزئي في سياسة "القوة الخشنة". فالرئيس الديمقراطي أعرب بداية عن التزامه بخطة الانسحاب من العراق وأفغانستان، وأكد أنه لن يتبع نهج سلفه التقويضي وسيركز اهتمامه على الداخل وإصلاح نظام الضرائب

وخفض الإنفاق العسكري والاهتمام بالرعاية الصحية والتربوية والضمانات الاجتماعية.

وكشفت «القوة الناعمة» التي أوضح أوباما خطوطها العامة في خطاباته، خلال جولاته على عواصم القرار ودول "الشرق الأوسط" عن توجهات سياسية لا تتعارض كثيراً مع الثوابت الإستراتيجية للولايات المتحدة لكنها تختلف جزئياً في التكتيكات وأسلوب تعاملها مع مراكز القوى الصاعدة في العالم. فالتعاطي لن يكون خشناً لكنه سيعيد خلط الأوراق بأسلوب هادىء لا يكلف الخزينة المال الطائل ويعطيها المردود السياسي المعقول الذي يساعد على ترتيب أولويات المرحلة الانتقالية في عالم بدأ يتشكل في خريطة اقتصادية مختلفة عن السابق.

ليس بالضرورة أن تكون الاحتجاجات والانتفاضات التي وصفها أوباما بالربيع العربي من نتاج سياسة "القوة الناعمة"، لكنها من دون شك تأثرت بحدود نسبية بمشروع الانسحاب من العراق الذي بدأ في نهاية 2010 وربما تتأثر أيضاً بخطة الانسحاب من أفغانستان في العام 2014. فالقوة الناعمة ليست ضعفاً في مختلف وجوهها وإنما هي رسالة تعكس استعداد واشنطن للتخلي عن الأصدقاء والحلفاء في إطار إعادة ترتيب أولويات تنسجم إلى حد معقول مع توزع خريطة القوى في العالم.

دخل العالم مرحلة تعدد الأقطاب الغامضة سياسياً، وثقل الاقتصاد الدولي بدأ بالانحياز الهادىء من الأطلسي إلى الباسيفيكي. وحاجة أميركا إلى أوروبا تراجعت درجاتها عن المستوى الذي كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة. هناك إذاً مرحلة انتقالية رمادية سيشهد العالم تجاذباتها وتفاعلاتها الدولية في فترة زمنية قد تطول أو تقصر، وستضطر واشنطن خلالها إلى تفكيك مواقعها في الأطلسي وإعادة تركيبها في الباسيفيكي. فالتفكيك والتركيب سينجم عنهما فوضى انتقالية يرجح أن تتمظهر في صور رمادية بدأت معالمها تخرج علناً في الخاصرة الضعيفة في

أوروبا (اليونان، قبرص، إسبانيا، البرتغال).

الموجة السادسة لا تزال في أشواطها الأولى، وهي قد تستغرق بعض الوقت قبل أن تستقر في صيغة نهائية. ويمكن النظر إلى الاحتجاجات والاضطرابات التي ضربت معظم دول المنطقة العربية في وقت متقارب على أنها صورة مصغرة عن بداية مرحلة فوضى انتقالية أخذت ترتسم معالمها السياسية في أكثر من مكان.

بعض الاحتجاجات جرى تطويقها بتنازلات سياسية أو إغراقها بالمال. وبعضها الآخر تطور إلى انتفاضات ساهمت في جرف تونس وإسقاط رئيسها زين العابدين بن علي وجرف مصر وإسقاط رئيسها حسني مبارك. بينما تطلبت بعض الاحتجاجات تدخلات عسكرية كما جرى في ليبيا لإسقاط العقيد معمر القذافي، أو تدخلات سياسية كما حصل في اليمن لإخراج على عبد الله صالح من موقعه لإعادة هيكلة السلطة، أو إرسال قوات تدخل سريع كما كان حال البحرين لضبط التوازن الأهلى عنوة في داخل الجزيرة. أما في سورية فهناك ما يشبه المراوحة بين كر وفر قد تأخذ مهلة زمنية يتم خلالها تعليق القضايا الساخنة، حتى تتبلور الصورة الدولية التي تشهد عودة قوية للدور الروسي (فلاديمير بوتين) في مجال موسكو الحيوي. (أكدتها التسوية الكيميائية التي منعت توجيه ضربة لسورية على خلفية اتهامات باستعمال الأسلحة الكيميائية في 21 آب/ أغسطس 2013 في الغوطة الشرقية المتاخمة لدمشق).

ربما كان من قبيل المصادفة أن تبدأ الاحتجاجات العربية في كانون الأول/ ديسمبر 2010 في الفترة التي أنهى خلالها الاحتلال الأميركي وجوده العسكري في العراق. فالعلاقة بعيدة لكنها تعطي إشارات قريبة إلى احتمال وجود رابط غير مرئي بين الفراغ الناجم عن الانسحاب وبدء واشنطن بإعادة التفكير في تفاهمات سابقة انتهى مفعولها بفعل التقادم الزمني.

كيف ستواجه دول مجلس التعاون الاستحقاقات السياسية المقبلة في فترة انتقالية سيشهد العالم خلالها فوضى ناجمة عن الفراغ من جانب ونمو قوى صاعدة تريد أخذ مكانها الطبيعي في السباق الدولي من جانب آخر؟

تقليدياً كانت دول الخليج العربية تعالج ضعفها الداخلي عبر الاستنجاد بالخارج أو استئجار قوات لتأمين الحماية. في السبعينيات أدت باكستان دور الوكيل الإقليمي حين استعارت قواتها واعتمدت عليها السلطات المحلية لضبط التوازن الداخلي. وفي الثمانينيات استخدمت دول الخليج الفائض المالي (ارتفاع أسعار النفط) لتوظيف مئات من الجنود والضباط المتقاعدين من سورية والأردن واليمن لتنظيم شبكة أمان لمنع انفلات الوضع وانزلاقه نحو الفوضى. وفي مطلع التسعينيات ساهم العراق (صدام حسين) في نشر مظلة إقليمية تحمي دول الخليج العربية من مخاطر انتقال الاضطرابات إليها من دائرة عيطها. وحين انقلب صدام على القوى الداعمة لسلطته سارعت دول الخليج واستنجدت بالقوات الأميركية لردعه وطرده من الكويت.

أما بعد الانسحاب الأميركي المتدرج من العراق وبعده أفغانستان فتبدو الصورة من بعيد غامضة (رمادية). وعدم الوضوح لا يعني أن واشنطن ستغادر المنطقة قريباً، بل يمكن عده إشارة إلى إمكان حصول هذا الاحتمال في حال قررت ترتيب مرحلة الانتقال من الأطلسي إلى الباسيفيكي خلال العقدين الجاري والمقبل.

لن تكون الأمور سهلة على مشيخات وإمارات ومحميات تعاني أساساً من معضلة بنيوية - سكانية لا تقوى على تأمين قوة داخلية قادرة على الدفاع الخارجي أو منع تحركات أهلية تطالب بالحد المعقول من العدالة والحرية والمساواة. فالبنى السكانية وصلت إلى طور الانشطار العمودي بين أهل المنطقة والقوى العاملة في مؤسساتها وشركاتها وهيئاتها. وتشير التقارير إلى معادلة رقمية تشي

بوجود تصدعات في هيكلية التوازن السكاني ما سيكون له وقعه في التأثير على هوية الإمارات والمشيخات والمحميات.

مثلاً، بلغ مجموع تعداد السكان في دول مجلس التعاون في العام 2009 أكثر من 44 مليوناً توزع على فئتين الأولى أكثر من 23 مليوناً (مواطنون) والثانية أكثر من 21 مليوناً (غير مواطنين). ووصل عدم التوازن في الإمارات العربية المتحدة إلى طور تجاوز الخط الأحمر إذ بلغ عدد المواطنين أقل من مليون نسمة مقابل أكثر من

سبعة ملايين من غير المواطنين. الانتفاضات العربية

تؤكد الأرقام حاجة السلطة إلى ضربت تداعياتها الدعم الدولي والغطاء الإقليمي دول الخليج. والرعاية الأمنية الدائمة لضمان

الاستقرار وعدم انجرار المنطقة إلى الفوضي. والحاجة لا يمكن أن تكون مجانية ومن دون كلفة أمنية- سياسية قد يكون لها تبعاتها الثقافية في حال قررت عواصم القرار إعادة النظر في أولوياتها بسبب اضطرارها للانسحاب أو الانتقال أو التفاوض مع قوى إقليمية صاعدة في المنطقة. يفترض هذا الانكسار في معدل التوازن السكاني سياسة حكيمة تتجاوز الانغلاق المتوارث عن تغليب العصبية الضيقة. فالتطور الحاصل في بعض القطاعات الاقتصادية (نفط، عقارات، خدمات، استهلاك) لا يمكن أن يواصل نموه من دون تعديل نمط العلاقات السياسية السائد تقليدياً منذ عقود. والتعديل يبدأ انطلاقاً من كسر احتكار السلطة باتجاه الانفتاح على الشبكة الأهلية وتوسيع دائرة نفوذها لتستوعب قوى صاعدة (منتجة ومتعلمة) تحتاج إلى مصادر دخل ومواقع حتى تؤدي دورها في ضبط التوازن السكاني ودمجه أهلياً من خلال تحديث السلوك المتبع في التعامل مع أبناء الوطن الواحد والمشترك.

إن سياسة النعامة ودفن الرأس في الرمال وتأجيل الحلول وعدم الاعتراف بوجود أزمة كلها عناصر سلبية ستساهم في إضعاف السلطات مستقبلاً. فالحلول لا يمكن أن تقتصر على بناء ناطحات سحاب في وقت لا تزال القيم المتوارثة قبلياً تقود المحميات والمشيخات والإمارات سياسياً. فالتعارض بين النمطين يحتاج إلى رؤية تاريخية قادرة على إدراك أهمية تجاوز مرحلة التعايش (الرعايا) وتأسيس قواعد تعامل لمرحلة الدمج بين مواطنين يعيشون في بيئة مشتركة ومصير واحد.

إن سياسة دول مجلس التعاون المتبعة قبل الانتفاضات والاحتجاجات العربية لا بد لها من الدخول في قنوات التغيير التي طرأت أو ضربت المحيط والخليج منذ نهاية العام 2010. المرحلة المقبلة ستكون الأصعب، لأن خريطة العالم السياسية بدأت طور الدخول في التغيير، وأخذت عواصم القرار بالتخطيط لاستيعاب تداعيات موجات "تسونامي" لن تقتصر تفاعلاتها على الخلجان وإنما ستمتد إلى المحيطات من الأطلسي إلى الباسيفيكي.

هي لحظة الانتقال الكبير من الأطلسي إلى الباسيفيكي. لكن الوقت يداهم المنطقة العربية وامتدادها الجيوسياسي من الهند إلى المغرب مروراً بدائرة الخليج التي تتجمع في وسطها وإطارها الطبيعي مجموعة صواعق قابلة للتفجير. ولعبة الوقت ليست بعيدة عن موعد التوقيت الذي يتصادف مع خطوة بدء الانسحاب الأميركي من أفغانستان المقرر في العالم 2014.

الصورة مضطربة في ألوانها، فهي تتشكل من احتمالات مفتوحة على الفوضى والارتدادات الناجمة عن مضاعفات تلك الموجات (الهزات) التي ضربت المنطقة تباعاً منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي. فالهزات حين تتجمع في دائرة جغرافية محددة تصبح المنطقة كلها معرضة لذاك الزلزال الغامض في تموجاته وما يفيض عنه من تداعيات بشرية قد تجرف معها خريطة دول المنطقة وحدودها المرسومة بألوان وأقلام يختلط فيها الأزرق بالأحمر والأصفر بالأخضر والأبيض بالأسود.